

بُحُوثٌ

فِي الْمَلِكِ وَالنَّحْلِ

دراسة موضوعية مقارنة للمذاهب الإبلامية

الجزء الثاني

ويتناول تاريخ الإمام الأشعري وأنصاره وعقائدهم

تأليف

جعفر السجاني

الدار الإسلامية

بيروت

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤١١ هـ - ١٩٩١ م



كورنيش المزرعة - بنياية الحسن سنار - مطابق ثاني - هاتف: ٨١٦٦٢٧
ص. ب: ١٤/٥٦٨٠ - تليكس: ٢٣٢١٢ عند دير
فروع ثاني: حارة حريك - شارع دكاش - هاتف: ٨٢٠٧٠٤ - ص. ب: ٢٥/٢٠٩

ندفع هذه الضرورة عن أنفسنا ، أو قال : فهل عندك دواء لدفع هذه الضرورة التي نجدها ؟ فقال : يا حبيبي ما ثم إلا الحيرة ، ولطم على رأسه ونزل ، وبقي وقت عجيب . وقال فيما بعد : حيرني الهمداني ^(١) .

٢ - قال أبو جعفر الحافظ ؛ سمعت أبا المعالي وسئل عن قوله : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ^(٢) فقال : كان الله ولا عرش . وجعل يتخبط ، فقلت : هل عندك للضرورات من حيلة : فقال : ما معنى هذه الإشارة ؟ قلت : ما قال عارف قط يا رباه إلا قبل أن يتحرك لسانه قام من باطنه قصد لا يلتفت يمنة ولا يسرة - يقصد الفوق - فهل لهذا القصد الضروري عندك من حيلة فتبئنا نتخلص من الفوق والتحت ؟ وبكيت وبكى الخلق ، ف ضرب بكمه على السرير وصاح بالحيرة ، ومزق ما كان عليه ، وصارت قيامة في المسجد ، ونزل يقول يا حبيبي الحيرة والحيرة والدهشة الدهشة ^(٣) .

يعز على الأشاعرة أن يجهل إمام الحرمين - الذي يصفه ابن عساكر بأنه « لم تر العيون مثله قبله ولا ترى بعده » ^(٤) - بجواب هذا السؤال ، حتى يتخذ السائل سندا لحلولة سبحانه في العرش وكيونته فيه .

وقد سئل الإمام الصادق (عليه السلام) عنه وقيل له : ما الفرق بين أن ترفعوا أيديكم إلى السماء وبين أن تحفضوها نحو الأرض ؟

قال أبو عبد الله (عليه السلام) : « ذلك في علمه وإحاطته وقدرته سواء ، ولكنه عز وجل أمر أوليائه وعباده برفع أيديهم إلى السماء نحو العرش ، لأنه جعله معدن الرزق فتبئنا ما تبته القرآن والأخبار عن الرسول (صلى الله عليه وآله) حين قال : ارفعوا أيديكم إلى الله عز وجل » ^(٥) .

(١) نفس المصدر : ٤٧٤/١٨ - ٤٧٥ .

(٢) سورة طه : الآية ٥ .

(٣) سير أعلام النبلاء : ٤٧٦/١٨ - ٤٧٧ .

(٤) التبيين : ص ٢٧٨ .

(٥) التوحيد للصدوق : ص ٢٤٨ .

وفي الختام إن أبا المعالي أجاب دعوة ربه في الخامس والعشرين من ربيع الآخر سنة ٤٧٨ ودفن في داره ، ثم نقل بعد سنين إلى مقبرة الحسين فدفن بجانب والده ، وغلقت الأسواق ، ورثي بقصائد ، وكان له نحو من أربعمئة تلميذ كسروا محابرههم وأقلامهم وأقاموا حولاً ، ووضعت المناديل عن الرؤوس عاماً بحيث ما اجتراً أحد على ستر رأسه ، وكان الطلبة يطوفون بالبلد نائحين عليه مبالغين في الصياح والجزع ^(١) .

ومما قيل في وفاته :

قلوب العالمين على المسقالي وأبام الورى شبه الليالي
أيثمر غصن أهل الفضل يوماً وقد مات الإمام أبو المعالي ^(٢)

(٤)

حجة الإسلام الإمام الغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ)

الإمام زين الدين حجة الإسلام أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الشافعي ، تلمذ لإمام الحرمين ثم ولأه نظام الملك التدريس في مدرسته ببغداد ، وخرج له أصحاب وصنف التصانيف مع التصوف والذكاء المفرط ، وتوفي في الرابع عشر من جمادى الآخرة بالطابران ، قسبة بلاد طوس ، وله خمس وخمسون سنة .

وقع للغزالي أمور تقتضي علوشأنه من ملاقات الأئمة ، ومجاراة الخصوم ، ومناظرة الفحول ، فأقبل عليه نظام الملك وحل منه محلاً عظيماً ، وطار اسمه في الآفاق ونذب للتدريس بنظامية بغداد سنة أربع وثمانين وأربعمئة فقدمها في تجمر [تجمهر] كبير وتلقاه الناس ، ونفذت كلمته وعظمت حشمته ، حتى غلبت على حشمة الأمراء والوزراء ، وضرب به المثل ، وشدت إليه الرحال .

وأقبل على العبادة والسياحة ، فخرج إلى الحجاز في سنة ثمان وثمانين

(١) سير أعلام النبلاء : ٤٧٦/١٨ .

(٢) تبيين كذب المفتري : ص ٢٨٥ .

وأربعمئة، فحج ورجع إلى دمشق واستوطنها عشر سنين بمنارة الجامع، وصنف فيها كتباً، ثم صار إلى القدس والاسكندرية، ثم عاد إلى وطنه بطوس مقبلاً على التصنيف والعبادة وملازمة التلاوة ونشر العلم وعدم مخالطة الناس، ثم إن الوزير فخر الدين نظام الملك حضر إليه وخطبه إلى نظامية نيسابور، وألح كل الإلحاح فأجاب إلى ذلك وأقام عليه مدة، ثم تركه وعاد إلى وطنه على ما كان عليه، وابتنى إلى جواره خانقاه للصوفية ومدرسة للمشتغلين.

تصانيفه

يذكر ابن قاضي شبهة تصانيفه، وإليك بعضها :

- ١ - الوسيط، وهو كالمختصر للنهاية، والوسيط ملخص منه .
- ٢ - الوجيز والخلاصة .
- ٣ - كتاب الفتاوى مشتمل على مائة وتسعين مسألة .
- ٤ - كتاب الإحياء وهو من أشهر تأليفه .
- ٥ - المستصفي في أصول الفقه .
- ٦ - بداية الهداية في التصوف .
- ٧ - إلجام العوام عن علم الكلام .
- ٨ - الرد على الباطنية .
- ٩ - مقاصد الفلاسفة .
- ١٠ - تهاافت الفلاسفة .
- ١١ - جواهر القرآن .
- ١٢ - شرح الأسماء الحسنى .
- ١٣ - مشكاة الأنوار .
- ١٤ - المنقذ من الضلال .

١٥ - الخلاصة .

١٦ - قواعد العقائد .

إلى غير ذلك من التأليف^(١) .

نماذج من آرائه

والغزالي مع ما أوتي من مواهب كبيرة في الفلسفة والكلام والتصوف وغير ذلك، غير أنه يقتضي أثر إمامه الأشعري ويلتقي معه في كثير من الآراء والمباني، وإليك قسماً من آرائه في كتاب «قواعد العقائد» :

١ - إنكار الحسن والقبح العقليين

يقول في توصيف أفعاله سبحانه :

عادل في أقصيته، لا يقاس عدله بعدل العباد إذ العبد يتصور منه الظلم بتصرفه في ملك غيره، ولا يتصور الظلم من الله تعالى، فإنه لا يصادف لغيره ملكاً حتى يكون تصرفه فيه ظلماً، فكل ما سواه، من إنس وجن... اخترعه بقدرته بعد العدم اختراعاً^(٢) .

ويقول أيضاً : إن لله عز وجل إيلام الخلق وتعذيبهم من غير جرم سابق... لأنه متصرف في ملكه، والظلم هو عبارة عن التصرف في ملك الغير بغير إذنه، وهو محال على الله تعالى، فإنه لا يصادف لغيره ملكاً حتى يكون تصرفه فيه ظلماً^(٣) .

يلاحظ عليه :

أولاً : إن الظلم عبارة عن وضع الشيء في غير موضعه، والتصرف في

(١) اقرأ ترجمته في المصادر التالية : طبقات السبكي : ١٠١/٤، تبين كذب المفترى :

٢٩١ - ٣٠٦، والمتنظم : ١٦٨/٩، مهرجان الغزالي في دمشق عام ١٩٦١، مؤلفات الغزالي

لعبد الرحمن البدوي ط ١٩٩٠ .

(٢) قواعد العقائد : ص ٦٠ و ٢٠٤ .

(٣) نفس المصدر : ص ٦٠ و ٢٠٤ .

ملك الغير فرع منه ولا ينحصر الظلم فيه .

وثانياً : إنَّ حكم العقل بالقيح لا يترتب على لفظ الظلم حتى يفسر بأنه تصرف في ملك الغير ، والعالم كله ملكه سبحانه ، بل العقل يستقل بقيح إيذاء الغير وتعذيبه من دون جرم ولا تعدُّ من أي فاعل صدر ، سواء أكان خالفاً أم غيره ، ولا يجوز التخصيص في الأحكام العقلية .

ثم إنَّ الغزالي يستدل على صدور القبيح منه بقوله :

« فإن أريد بالقيح ما لا يوافق غرض الباري سبحانه فهو محال ، إذ لا غرض له ، فلا يتصور منه قبيح كما لا يتصور منه ظلم .

فإن أريد بالقيح ما لا يوافق غرض الغير فلم قلتتم : إن ذلك عليه محال ؟ وهل هذا إلا مجرد تشهُّ بشهد بخلافه ما قد فرضناه من مخاصمة أهل النار^(١) .

يلاحظ عليه : إنَّ تفسير القبيح بما لا يوافق الغرض ساقط جداً ، وهو من التفسيرات الخاطئة التي وردت في كتب المتكلمين من الأشاعرة ، وقليل من المعتزلة ، بل المراد من القبيح ما يستقل العقل بداهة بقبحه إذا لاحظته من دون أن يلاحظ الغرض ، فقد قلنا إنه كما يوجد في الحكمة النظرية قضايا بديهية ونظرية فهكذا يوجد في الحكمة العملية قضايا يستقل العقل بحسنها وقبحها بالبداهة ، وقضايا يتوقف فيها العقل في بدء الأمر حتى يرجع إلى القضايا الواضحة في الحكمة العملية ، فلا الحسن يدور على موافقة الغرض ولا القبح على مخالفته ، بل كلاهما يدوران على أحكام عقلية واضحة لدى العقل من دون تخصيصها بزمان دون زمان ، أو مكان دون مكان ، أو فاعل دون فاعل .

٢ - معرفة الله واجبة شرعاً لا عقلاً

وقد اقتضى الغزالي في هذه المسألة أثر شيخه أبي الحسن الأشعري وقال :

(١) قواعد العقائد : ص ٢٠٨ ، ويشير بقوله « من مخاصمة أهل النار » إلى المناظرة التي وقعت بين الأشعري وشيخه أبي علي الجبائي ، وقد أوعزنا إليها في صدر الكتاب .

إن معرفة الله سبحانه وطاعته واجبة بإيجاب الله تعالى وشرعه لا بالعقل ، لأن العقل وإن أوجب الطاعة فلا يخلو إما أن يوجبها لغير فائدة وهو محال ، فإن العقل لا يوجب العبث ، وإما أن يوجبها لفائدة وغرض وذلك لا يخلو إما أن يرجع إلى المعبود وذلك محال في حقه تعالى فإنه يتقدس عن الأغراض والفوائد ، وإما أن يرجع ذلك إلى غرض العبد وهو أيضاً محال لأنه لا غرض له في الحال ، بل يتعب به وينصرف عن الشهوات بسببه .

وليس في المال إلا الثواب والعقاب ومن أين يعلم أن الله تعالى يثيب على المعصية والطاعة ولا يعاقب عليهما^(١) .

يلاحظ عليه : إنا نختار الشق الثاني ، وهو إنَّ الغرض عائد إلى العبد ، وهو أنه يعلم من صميم ذاته بأن له منعماً ، وأن النعمات التي أحاطت به معطاة من غيره ، وعندئذ يحتمل أن يكون لمنعمه أوامر وزواجر وتكاليف وإلزامات ربما يعاقب على تركها ، فعندئذ يحكم العقل عليه بأنه يجب التعرف على المنعم دفعاً للضرر المحتمل .

والغرض العائد للعبد في المقام ليس غرضاً دنيوياً حتى يقال : كيف يكون هناك غرض وهو يتعب بالمعرفة وينصرف عن الشهوات ، بل غرض عقلي وهو دفع العقاب المحتمل في المال .

وما قال من أنه من أين علم أن الله تعالى يعاقب على المعصية ويثيب على الطاعة ولا يعاقب عليهما ؟ فهو ناشئ عن إنكار الحسن والقبح العقليين ، أي إنكار أوضح القضايا العقلية وأبدها ؛ يقول سبحانه دعياً لما تقضي به الفطرة الإنسانية : ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾^(٢) .

(١) قواعد العقائد : ص ٢٠٩ ، ولعل قوله : « يثيب على المعصية والطاعة ، تصحيف » يعاقب على المعصية ويثيب على الطاعة .

(٢) سورة الجاثية : الآية ٢١ .

٣- جواز التكليف بما لا يطاق

وقد بنى على إنكار الحسن والقيح العقليين أنه يجوز على الله سبحانه أن يكلف الخلق ما لا يطيقونه، خلافاً للمعتزلة، ولو لم يجر ذلك، لاستحال سؤال دفعه وقد سألوا ذلك فقالوا: ﴿ رَبَّنَا وَلَا تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ﴾ (١).

ولأنه تعالى أخبر نبيه بأن أبا جهل لا يصدقه، ثم أمره بأن يأمره بأن يصدقه في جميع أقواله، وكان من جملة أقواله أنه لا يصدقه، فكيف في أنه لا يصدقه (٢).

يلاحظ عليه: إنَّ في كلا الاستدلاليين وهنا واضحاً:

أما الأول: فهو عجيب جداً كيف يستدل بجزء من الآية ويسترك صدرها، يقول سبحانه:

﴿ لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا وَلَا تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَاتَّصِرْنَا عَلَى قَوْمٍ الْكَافِرِينَ ﴾ (٣).

فصدر الآية يبين شأنه سبحانه وأن حكمته مانعة عن أن يكلف نفساً شيئاً خارجاً عن وسعها، وإنما يكلفها ما في وسعها، فلها ما كسبت وعليها ما اكتسبت.

إن التكليف عبارة عن الإرادة الجدية المتعلقة بطلب شيء من الغير، ولا تمتشى تلك الإرادة إلا مع العلم بكون الفعل في وسع الغير، فلو وقف على كونه خارجاً عن وسعه، لما تعلق به الإرادة الجدية، فكيف يمكن تكليف الغير بشيء خارج عن وسعه، مآل ذلك إلى التكليف المحال؟

(١) سورة البقرة: الآية ٢٨٦.

(٢) قواعد العقائد: ص ٢٠٣ - ٢٠٤.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٨٦.

وأما قوله سبحانه « ولا تحمِلنا ما لا طاقة لنا به » فالمراد هو التكليف الشاق الذي لا تُحمَل عادة، وإن كانت تُحمَل عقلاً.

ويمكن أن يقال: إن المراد من الموصول في « ما لا طاقة لنا به » هو العذاب النازل أو الرجس، كالسخ وغيره، الذي عم الأمم السابقة.

وأما الثاني: فالظاهر أن في كلامه تصحيحاً، وكان الأولى أن يقول أبا لهب مكان أبي جهل.

نعم تصح العبارة لوورد في الروايات بأن النبي أخبر أبا جهل بأنه لا يؤمن. وعلى كل تقدير فالاستدلال في مورد أبي لهب أوضح بأن يقال إن الله كلف أبا لهب الإيمان بالقرآن، ومن جملة ما أنزل في القرآن أنه لا يؤمن فقال: « سيصلي ناراً ذات لهب » فكانه كلفه الإيمان بأنه لا يؤمن.

يلاحظ على الاستدلال بأن الآية إخبار عن عدم إيمانه، وأنه لا يؤمن إلى يوم هلاكه نظير قول نوح ﴿ رَبِّ لَا تَذَرُ عَلَيَّ الْأَرْضَ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا * إِنَّكَ إِنْ تَذَرُهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا ﴾ (١).

ولم يؤمر أبو لهب أن يؤمن بأنه لا يؤمن بالله ورسوله وكتابه، وأما ما نزل في حقه فإنما هو إخبار عن علم جازم بأنه لا يؤمن فقط، وإن شئت قلت: سقط التكليف عنه بعضيانه القطعي المستمر في علم الله إلى يوم وفاته بعد نزول هذه السورة الكاشف عن ذلك العصيان وكل من اتحد معه في هذا الوصف فهو كذلك.

٤- رأيه في كون فعل العباد مخلوقاً لله

قد رأى الغزالي فعل العباد مخلوقاً لله سبحانه ومكسوباً لهم يقول - بعد التصريق بين الحركة المقدورة والرعدة الضرورية -: « إنها مقدورة بقدرته الله تعالى اختراعاً، وبقدرة العبد على وجه آخر، يعبر عنه بالاكْتِسَاب، وليس من ضرورة تعلق القدرة بالمقدور يكون بالاختراع فقط إذ قدرة الله تعالى في الأزل

(١) سورة نوح: الآية ٢٦ - ٢٧.

قد كانت متعلقة بالعالم ، ولم يكن الاختراع حاصلًا بها ، وهي عند الاختراع متعلقة به نوعاً آخر من التعلق ، فيه يظهر أن تعلق القدرة ليس مخصوصاً بحصول المقدور بها^(١) .

إن الغزالي : يريد أن يثبت تعلق قدرة العبد على الفعل ببيان أنه ليس معنى تعلق القدرة هو الاختراع ، بل للتعلق أقسام بشهادة أن قدرته سبحانه تعلقت بالعالم أولاً ولم يكن الاختراع حاصلًا عنده فتعلق القدرة أهم من الاختراع ، فعند ذلك فالاختراع أثر قدرته الأخيرة ، والكسب أثر قدرة العبد .

وأنت خير بيان ما ذكره لا يحصل له ، وإنما هو مجرد لفظ خال عن معنى ، وذلك أنه إن أريد بالقدرة العلة التامة التي يتحقق بعدها الفعل فتمنع تعلق قدرته سبحانه بكل أجزاء العالم أولاً وأبداً في الأزل وإنما تعلقت مشيئته على إيجاد كل جزء في ظرفه ومكانه ، والقدرة بهذا المعنى خارجة عن إطار البحث ، وإنما الكلام في القدرة المستدعية للفعل ، فليس لها أثر إلا الإيجاد ، وعندئذ فالفعل في وجوده لو استند إليه سبحانه لا يبقى شيء لأن يستند إلى قدرة العبد حتى نقول : الله سبحانه خالق ، والعبد كاسب ، وقد عرفت أن الكسب من المفاهيم التي لم يظهر لأحد واقع المراد منها .

٥ - رأيه في استوائه سبحانه على العرش

إن الظاهر من كلامه في استوائه سبحانه على العرش هو التفويض ، أي تفويض معناه إلى الله سبحانه ، لكنه عندما يشرح معنى الاستواء ومفاد الآية يفترق عن شيخه أبي الحسن ويلتحق بالمعتزلة الذين يذهبون إلى التأويل في هذه المواضع ، وإليك عبارته :

« وأنه مستو على الوجه الذي قال ، وبالمعنى الذي أراد ، استواء منزهاً عن المساسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال ، لا يحمله العرش بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته ، ومقهورون في قبضته ، وهو فوق

(١) قواعد العقائد : ص ١٩٦ .

العرش والسياء ، فوق كل شيء إلى تخوم الثرى فوقية لا تزيده قرباً إلى العرش والسياء كما لا تزيده بعداً عن الأرض والثرى ، بل هو رفيع الدرجات عن العرش والسياء ، كما أنه رفيع الدرجات عن الأرض والثرى ، وهو مع ذلك قريب من كل موجود ، وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد وهو على كل شيء شهيد^(١) .

ويقول في موضع آخر :

« العلم بأنه تعالى مستو على عرشه بالمعنى الذي أراد الله تعالى بالاستواء ، وهو الذي لا يناق وصف الكبرياء ، ولا يتطرق إليه سمات الحدوث والفناء ، وهو الذي أريد بالاستواء إلى السواء حيث قال في القرآن : ﴿ تَمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّوَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾^(٢) . وليس ذلك إلا بطريق القهر والاستيلاء ، كما قال الشاعر :

قد استوى بشرٌ على العراق من غير سيف ودم مهبraq

واضطر أهل الحق إلى هذا التأويل كما اضطر أهل الباطل إلى تأويل قوله تعالى : « وهو معكم أينما كنتم » إذ حمل ذلك بالتفاسق على الإحاطة والعلم^(٣) .

٦ - رأيه في تكلمه سبحانه

قد ذهب الغزالي في تفسير تكلمه سبحانه إلى ما اختاره شيخه فقال : إنه تعالى متكلم ، أمر ، ناه ، واعد ، متوعد ، بكلام أزل ، قديم ، قائم بذاته ، لا يشبه كلام الخلق ، فليس بصوت يحدث من انسلال هواء أو اصطكاك أجرام ، ولا بحرف يتقطع بإطباق شفة أو تحريك لسان^(٤) .

وقال في موضع آخر :

(١) قواعد العقائد : ص ٥٢ و ١٦٥ .

(٢) سورة فصلت : الآية ١١ .

(٣ و ٤) قواعد العقائد : ص ١٦٥ و ١٦٥ .

« إنه سبحانه وتعالى متكلم بكلام وهو وصف قائم بذاته - إلى أن قال - : والكلام بالحقيقة كلام النفس ، وإنما الأصوات قطعت حروفاً للدلالات كما يدل عليها تارة بالحركات والإشارات ، وكيف التيس هذا على طائفة من الأغبياء ولم يلتبس على جهلة الشعراء حيث قال قائلهم :

إِنَّ الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً^(١)
وقد أوضحنا حال الكلام النفسي ، وأن نفي التكلم عنه سبحانه لرجوعه إلى العلم .

٧ - رأيه في رؤية الله سبحانه

إن الغزالي مع أنه من المصريين على التنزيه فوق ما يوجد في كلام الأشاعرة ، ولكنه لم يستطع تأويل ما دلّ على أنه سبحانه يرى يوم القيامة فقال : العلم بأنه تعالى مع كونه منزهاً عن الصورة والمقدار ، مقدساً عن الجهات والأقطار ، مرئي بالآعين والأبصار في الدار الآخرة .

ثم قال : وأما وجه إجراء آية الرؤية على الظاهر فهو غير مؤد إلى المحال ، فإن الرؤية نوع كشف وعلم ، إلا أنه أتم وأوضح من العلم ، وإذا جاز تعلق العلم به وليس في جهة ، جاز تعلق الرؤية به وليس بجهة^(٢) .

يلاحظ عليه : إنه بأي دليل يقول : إذا جاز تعلق العلم به سبحانه ، جاز تعلق الرؤية به ؟ فهل هذا قضية كلية ؟ مع أن الإرادة والحسد والبخل وسائر الصفات النفسانية تتعلق بها العلم ، فهل تتعلق بها الرؤية ؟ وهو يعترف بأنه سبحانه ليس جسماً ولا جسمانياً ولا صورة ، والمغالطة في كلامه واضحة ، فإن العلم بالشيء نوع تصور له ، والتصوير لا يستلزم الإشارة إلى الشيء ولا كونه في جهة أو كونه متحيزاً ، بخلاف الرؤية بالأبصار فإنها لا تنفك عن

(١) قواعد العقائد : ص ٥٨ و ١٨٢ ، والشعر للأخطل وقوله :

لا يعجبنيك من أمير خطبة حتى يكسوك مع الكلام أصيلاً

(٢) قواعد العقائد : ص ١٦٩ - ١٧١ .

ذلك ، ومن أنكر فإنما ينكر بلسانه ، وهو يؤمن بقلبه وجنانه .

ثم إن له استدلالاً آخر في المقام يقول : وكما يجوز أن يرى الله تعالى الخلق وليس في مقابلتهم ، جاز أن يراه الخلق من غير مقابل وكما جاز أن يُعلم من غير كيفية وصورة ، جاز أن يرى كذلك .

يلاحظ عليه : إنه إنما يصح الاستدلال لو كانت الرؤية من الجانبين على نسق واحد : فالعباد ينظرون إليه بعيونهم والله سبحانه ينظر إلى عباده وسراهم بعيونه ، وأما إذا قلنا بأن رؤيته سبحانه إحاطة وجوده بجميع الأشياء وقيامها به قياماً قيوماً فلا يصح القياس ، فرؤيته سبحانه لا تتوقف على المقابلة ، لأن الرؤية إنما تتوقف على المقابلة إذا لم يكن الرائي محيطاً بالمرئي فيحتاج إلى المقابلة ، دونما لم يكن محتاجاً لها .

وأظن أن عقلية الغزالي الشائخة كانت تصده عن تجويز الرؤية وإنما صدرت منه هذه الحقوة لاتفاق الأشاعرة وأهل الحديث على الرؤية .

٨ - نظره في رعاية الأصلح لعباده

يقول : إنه تعالى يفعل بعباده ما يشاء فلا يجب عليه رعاية الأصلح لعباده لما ذكرناه من أنه لا يجب عليه سبحانه شيء ، بل لا يعقل في حقه الوجوب ، فإنه لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون .

وعلق عليه محقق الكتاب وقال : « فلو أدخل جميعهم الجنة من غير طاعة سابقة ، كان له ذلك ، ولو أورد الكل منهم النار من غير زلة منهم كان له ذلك ، لأنه تصرف مالك الأعيان في ملكه ، وليس عليه استحقاق ، إن أناب فبفضله يثيب ، وإن عذب فلحق ملكه يعذب^(١) .

يلاحظ عليه : إن القائل بالأصلح للعباد يريد بذلك إخراج فعله سبحانه عن العيب لأنه حكيم ولا سبيل للعبث إليه . قال سبحانه :

(١) قواعد العقائد : ص ٢٠٥ .

﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِاعِينٍ ﴾ (١)

وقال سبحانه : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بِإِطْلَاقِ ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ ﴾ (٢)

إلى غير ذلك من الآيات التي تنفي العبث عن فعله ، وتصرح باقترانها بالحكمة والغرض ، فمن قال بوجوب رعاية الأصلح فإنما قال بإخراج فعله عن العبث .

وأما كون العمل الأصلح واجباً عليه ، لا يراد منه تكليفه من جانب العبد بالقيام بالأصلح وإنما المراد استكشاف العقل الحكم الضروري من صفاته الكيالية ، أعني كونه حكماً ، وأن حكمته تقتضي - إيجاباً - أنه لا يفعل العبث والعمل الخالي عن الهدف ، كما أنك تحكم بأن زوايا المثلث تساوي كذا وكذا حتماً وليس معناه حكمك على الخارج ، بل معناه استكشاف العقل حكماً ضرورياً من ملاحظة نفس المثلث وزواياه .

وأما تعذيبه سبحانه البريء فلا شك أنه يقدر على ذلك ، ولكن لا يفعل لأنه قبيح ، والعقل يدرك قبح ذلك العمل من أي مقام صدر وفي أي موضع وقع ، وليس حكم العقل بإيجابه إلا الاستكشاف على ما مر .

وأما القول بأن الحكم يلزم اقتران فعله بالغرض ، يستلزم استكمالها به ، فهو خلط بين كون الغرض للفاعل وكون الغرض للفعل ، فالغاية غاية للفعل لا للفاعل .

وقد حققنا ذلك في الجزء الثالث عند البحث عن عقائد المعتزلة ، فترص

حتى حين .

٩ - مناوأة معاوية لملي (ع) كانت عن اجتهاد

الغزالي يرى مناوئي علي (ع) في الجمل وصفين مجتهدين يقول :

(١) سورة الدخان : الآية ٣٨ .

(٢) سورة ص : الآية ٢٧ .

« وما جرى بين معاوية وعلي رضي الله عنهما كان مبنياً على الإجتهد لا منازعةً من معاوية في الإمامة إذ ظن علي رضي الله عنه أن تسليم قتلة عثمانيين مع كثرة عشائرتهم واختلاطهم بالعسكر يؤدي إلى اضطراب أمر الإمامة في بدايتها ، فرأى التأخير أصوب ، وظن معاوية أن تأخير أمرهم مع عظم جنائهم يوجب الإغراء بالأئمة ، ويعرض الدماء للسفك ، وقد قال أفاضل العلماء : « كل مجتهد مصيب » وقال قائلون : « المصيب واحد » ولم يذهب إلى تحطئة علي ذو تحصيل أصلاً .

يلاحظ عليه : إن للإجتهد مقومات ، وللمجتهد مؤهلات مقررة في عمله ، أوضحها هو الوقوف على الكتاب والسنة واستخراج الحكم الشرعي من مداركه ، وأما الاجتهاد تجاه النص فهو اجتهاد خاطيء ، بل تشريع في مقابل الحجة .

وعلى ضوء ذلك فهل يمكن لنا توصيف عمل معاوية وزميله عمرو بن العاص ومن لفت لفهما في الجمل والنهروان بالاجتهاد ؟ فما معنى هذا الاجتهاد الذي سفكت الدماء من أجله ، وأبيحت وغصبت الفروج ، وانتهكت المحارم ؟ وما معنى الاجتهاد تجاه قول رسول الله مخاطباً لعبار : « تقتلك الفئة الباغية » ؟ فبهذا الاجتهاد عُذِرَ ابن ملجم المرادي أشقى الآخرين بنص الرسول الأمين على قتل خليفة الحق والإمام المبين في محراب عبادة الله ، حتى قيل إن ابن ملجم قتل علياً متأولاً مجتهداً على أنه صواب ، وفي ذلك يقول عمران بن حطان :

ياضربة من تقى ما أراد بها إلا ليليلغ من ذي العرش رضوانا

عجباً لهذا الاجتهاد يبيح سب علي أمير المؤمنين (عليه السلام) ، ويبيح سب كل صحابي احتذى مثاله ، ويجوز لعنهم والوقعة فيهم والنيل منهم في خطب الصلوات والجمعات والجماعات وعلي رؤوس المنابر ، ولا يلحق فاعل هذه الموبقات ذم ولا تبعة ، بل له أجر واحد لاجتهاده خطأ ، وإن كان المجتهد من بقايا الأحزاب .

هذا عرض خاطف لنظريات « الإمام الغزالي » وقد عرفت موقفها من

الحق ولنختم ترجمته بنقل أمرين من كتابه :

١ - إن صفاته سبحانه تشتمل على عشرة أصول وهي :

العلم بكونه حياً ، عالماً ، قادراً ، مريداً ، سميعاً ، بصيراً ، متكلماً ، منزهاً عن حلول الحوادث ، وأنه قديم الكلام والعلم والإرادة^(١) .

وهذه العبارة تتضمن أحد عشر وصفاً له سبحانه ، ولأجل ذلك قال المعلق : قوله منزهاً عن حلول الحوادث غير معدود في هؤلاء ولم يعلم وجه استثناء خصوصه كما لا يعلم أنه وصف العلم بالقدمية ، مع أن القدرة مثله فليست قدرته حادثة .

٢ - ومن لطائف كلامه في رد المجسمة ما قاله : « فأما رفع الأيدي عند السؤال إلى جهة الساء فهو لأنها قبله الدعاء ، وفيه أيضاً إشارة إلى ما هو وصف للمدعو من الجلال والكبرياء ، وتنبهياً بقصد جهة العلو على صفة المجد والعلاء ، فإنه تعالى فوق كل موجود بالقهر والاستيلاء »^(٢) .

وفي خاتمة المطاف : تأتي بكلام لأبي زهرة في حق الغزالي ثم نعقبه بما يليق به :

« إن الغزالي نظر في كلام أبي منصور الماتريدي ، وأبي الحسن الأشعري نظرة حرة بصيرة فاحصة ، لا نظرة تابع مقلد ، فوافقهما في أكثر ما وصل إليه وخالفهما في بعض ما ارتأه ديناً واجب الإتياع »^(٣) .

ماذا يريد أبو زهرة من قوله « نظر في كلام الشيخين نظرة حرة » ؟

فلو كان محور حكمه هو كتاب « قواعد العقائد » الذي نقلنا منه مجموعة من آرائه فهو لم يخالفها إلا في أقل القليل ، كيف وقد أنكروا الحسن والقبیح العقلين ، كما أثبت الرؤية في الآخرة ، وقال بقدم كلامه ، وبذلك ترك عارا

(١) قواعد العقائد : ص ١٤٥ .

(٢) قواعد العقائد : ص ١٦٥ .

(٣) ابن تيمية عصره وحياته : ص ١٩٣ .

على جبين أهل التوحيد ، وإنما خالف الأشعري في الصفات الخيرية حيث ذهب فيها إلى التفويض دون الحمل على معانيها اللغوية ، ونظرية التفويض وإن كانت أقل شناعة من الحمل على معانيها اللغوية ، لكنها نظرية باطلة توجب أن يكون القرآن من المعميات غير نازل للفهم والتدبير .

(٥)

أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني
(٤٧٩ أو ٤٦٧ - ٥٤٨ هـ)

الشهرستاني ، أحد المهتمين بدراسة المذاهب والشرائع ، ويعتد شخصية ثالثة بين الأشاعرة في معرفة الملل والنحل ، بعد الشيخين : أبي الحسن الأشعري ، وعبد القاهر البغدادي ، وكتابه المعروف بالملل والنحل يعد من المصادر لهذا العلم ، ويمتاز عن غيره من الكتب المتقدمة عليه كـ « مقالات الإسلاميين » للأشعري و « الفرق بين الفرق » لعبد القاهر البغدادي بذكر كثير من الآراء الفلسفية المتعلقة بما وراء الطبيعة ، التي كانت سائدة في عصر المؤلف ، ولأجل ذلك حاز الكتاب إعجاب الناس وتقديرهم ، ومع ذلك كله قد خلط بين الحق والباطل ، خصوصاً في نقل آراء بعض السطوائف الإسلامية .

ويعرفه ابن خلكان بقوله : « كان مبرزاً فقيهاً متكلماً ، تفقه على أحمد الخوافي وعلي أبي نصر القشيري وغيرهما ، وبرع في الفقه وقرأ الكلام على أبي القاسم الأنصاري وتفرّد فيه ، وصنف كتباً منها : « نهاية الإقدام في علم الكلام » و « الملل والنحل » و « المناهج والبينات » و « المضارعة » و « تلخيص الأقسام للمذاهب الأنام » وكان كثير المحفوظ^(١) ، حسن المحاوره ، يعظ الناس ، ودخل بغداد سنة ٥١٠ وأقام بها ثلاث سنين ، وظهر له قبول كثير عند العوام ، وسمع الحديث من علي بن أحمد المدني بـ « نيسابور » وغيره ، وكتب عنه الحافظ أبو سعد عبد الكريم السمعاني ، وذكره في كتاب

(١) كذا في المصدر والأصح « كثير الحفظ » .